

وسائل التنمية وكيفية تطبيقها



لقد رسم الإمام علي^(ع) لولاته مناهج واضحة، وبيّن لهم شروطًا محددة، تستقيم أمور الرعية عند تطبيقها، وتحقق عوامل التنمية عند تنفيذها والتي أهمها :

أ - توفير التماسك الاجتماعي وتحقيق المشاركة الشعبية .

ب - إقرار الأمن والنظام .

ج - القيام بالنشاطات الحياتية .

أ - توفير التماسك الاجتماعي وتحقيق المشاركة الشعبية

يعتبر الإمام علي^(ع) أن["] إقامة العدل وتحقيق المساواة يؤدّيان إلى التماسك الاجتماعي بين المواطنين وإلى رضى الرعية وتعاونها فيما بينها وبين راعيها، وهذا شرط أساسي لبناء العمارة وبلوغ التنمية وتمكنها من الانطلاق، وإنّما اضطررت الأمور وانتفت الاستقامة، وخيم التخلف. يقول الإمام:

«وأعظم ما افترض - سبحانه - من تلك الحقوق حق الوالي على الرعية، وحق الرعية على الوالي فريضة فرضها الله - سبحانه - على كلٍّ، فجعلها نظاماً لألفتهم، وعزّاً لدينهم، فليس تصلح الرعية إلا بصلاح الولاية ولا تصلح الولاية إلا باستقامة الرعية، فإذا أدرت الرعية إلى الوالي حقه، وأدّى الوالي إليها حقها، عزّ الحق بينهم، وقام مناهج الدّين، واعتدلت معايير العدل، وجرت على إدلالها السنن، فصلح بذلك الزمان، وطمع فيبقاء الدولة، وينتسب مطامع الأعداء. وإذا غلبت الرعية وإليها، أو أحجم الوالي برعيته اختللت هنالك الكلمة، وظهرت معالم الجور، وكثُر الإدغال في الدين، ونُركت محاجة السنن، فعم بالهوى، وعطلت الأحكام، وكثُرت علل النفوس، فلا يستوحش لعظيم حق عُطل ولا لعظيم باطل فعل، فهناك تُذل الأبرار، وتَعْزِزُ الأشرار، وتعظم تبعات الله عند العباد»[1].

لقد نص الإمام ولاته بأن يكونوا هم خاصتهم ومن يلوذون بهم وعامّة الناس سواء فلا يستأنرون بشيء من المغانم والمكافئات، وأمرهم بالاختلاط بالناس والخروج إليهم، والتعرّف إلى حفائق أمورهم وعدم تركها إلى مقربين وبطانة يجعل من الحكم وسيلة لتحقيق المنافع، وتكوين مراكز قوى تستغل الحاكم لمصالحها وماربها، وتوقع الظلم والقهر بالعباد يقول الإمام:

«إن أفضل فُرقة عين الولاية استقامة العدل في البلاد، وظهور مودة الرعية، وإنّه لا تظهر مودة لهم إلا بسلامة صدورهم، ولا تصح نصيحتهم إلا لا بحيطتهم على ولاة الأمور، وقلة استئصال دولهم، وترك استبطاء انقطاع مدتهم، فامض في آمال وواصل في حسن الثناء عليهم، وتعديل ما أبلى ذوه البلاء منهم، فإن كثرة الذكر لحسن أفعالهم تهز الشجاع وتحرّض الناكل إن شاء الله، ثم اعرف لكل أمرئ منهم ما أبلى، ولا تضيعن بلاء أمرئ إلى غيره»[2].

بهذه العدالة، وبإعطاء كل ذي حق حقه، وإضافة الجهد إلى صاحبه، تستقيم الأمور، ويتحقق الرضا عن سياسة الدولة، وتحرص الجماهير على دوام العهد الذي تنعم فيه بتلك الرعية، وتدفع في طلبه آمالهم ومشاركتهم بتحقيق عمارة البلاد وبلغة التنمية.

لم يكتف الإمام بدعة ولاته إلى توفير العدل لتحقيق التماسك الاجتماعي وحصول المشاركة الشعبية، بل أمرهم بتوضيح سياسة الحكم وتفسيرها، وشرح أسباب بعض التصرّفات حتى لا يترك مجالاً للشك وإنارة الريب والشبهات، فتكون القناعة في الطاعة، والولاية عند الرعية، وتقوى العزيمة والإرادة على محاسبة النفس عند الحكم.

يقول الإمام علي (ع): «وإن طنت بك الرعية حيفاً، فاصحوا لهم بعذرك، واعدل عنك ظنونهم بإصحابك، فإن ذلك رياض منك لنفسك، ورفقاً برعيتك، وإذاراً تبلغ به حاجتك من تقويمهم على الحق»[3].

بمثل هذه السياسة: صراحة الحكم ورعايته للمحكوم، وطاعة المحكوم وولاته للحاكم، تتحقق الأخوة، ويقوى الترابط الاجتماعي، وتقوم دعائم التنمية والازدهار و«جميل الأثر في البلاد» كما سماها الإمام علي (ع).

بـ إقرار الأمن والنظام

يعطي الإمام (ع) أهمية كبيرة للأمن والنظام، فهما قوام الحكم وأمل الرعية، فإذا وجداً ممكناً أن يتحقق كل خير، وإن فقد كل خير، وهما ضروريان لتحقيق العمارة والتنمية. يقول الإمام:

«ولا يكون المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء، فإن ذلك تزهيداً لأهل الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءة، والزم كلاماً منهم ما الزم نفسه»[4].

ينصح الإمام الولاية بتطبيق مبدأ الثواب والعقاب واعتماد حفظة الأمن أو «جنود الله» كما سماها ليتمكن من الضرب على يد كل خارج على النظام، وتحقيق الأمن داخل المجتمع. واعتبر الإمام أن حفظة

الأمن ومقري النظام هم الحصون التي يتحمّل بها المجتمع، والدروع التي يتحمّل بها، وهم الطريق المؤدي إلى الأمان فيقول: «فالجنود بإذن الله حصون الرعية، وزرّيْن الولاة، وعزّ الدّرين، وسُبُل الأمان وليس تقوم الرعية إلا بهم»[5]. وقال النبي محمد (ص): «إذا مررت ببلدة فيها سلطان فلا تدخلها، فإنَّ السلطان رمح الله في الأرض»[6].

ج- القيام بالنشاطات الحياتية

يرى الإمام الجهود المادّية المبذولة لتحقيق العمارة تساعد في قيام مجتمع على مستوى من الإشباع المادي المرتفع، وتساهم وبالتالي في تأمين حاجاته الاجتماعية والروحية لذلك يتعمّل على كلّ فرد أن يحقق ذاته في المجال الاقتصادي، وعلى الدولة أن تستجيب للأعمال المتعددة للأفراد، وتشجيعهم على تحقيق النجاح في ميادين العمل والإنتاج التالية: الزراعة، الصناعة، التجارة، والخدمات.

1- الزراعة

كانت الزراعة في الماضي، وهي كذلك اليوم، عماد الاقتصاد دعامتة. والإنتاج الزراعي هو النصيب الأكبر للدولة من الخراج أو ما يُسمّى بالدخل القومي لذلك طلب الإمام من الولاة أن يهتموا بالزراعة والغرس ويعطوها العناية التي تكفل لها القطاع صاحبته، وزيادة إنتاجيته امثلاً لقول الرسول (ص): «مَنْ زَرَعَ زَرْعًا أَوْ غَرَسَ فَلِمَ أَجْرٌ مَا أَصَابَتْ مِنْهُ الْعَوْافِي»، وفي رواية أخرى أُزْهَرَ قال: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرِعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدْقَة»[7].

فإن الإنتاج الزراعي، في رأي الإمام، هو القاعدة الأساسية لإنتاج المجتمع، وجميع القطاعات الأخرى تقوم عليه، وإن بناء غيره من القطاعات لا يجدي شيئاً وأهله[8].

دعا الإمام (ع) إلى استثمار القطاع الزراعي بتحفيض الأعباء عن كاهل المزارع وتوسيع الموارد التي يملكها المجتمع، والعمل على زيادة الإنتاج الذي يعود بالخير والمنفعة على الأفراد، وليس إلى تكديسها في خزائن الدولة وجيوب الحكام، فيقول: «وليسك نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأنَّ ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومَنْ طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد، وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً»[9]. ثم يضيف قائلاً: «ولا ينفعُ لُنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَتْ بِهِ الْمُؤْنَةُ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ ذَرْ يَعُودُنَّ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بَلَادِكَ، وَتَزَيَّنَنَّ وَلَا يَتَكَبَّرُ»[10].

إنَّ هذا الذرْ أو الإدخار سوف يساعد الناس في تحسين أراضيهم، وتمويل الاستثمارات الازمة لها، ويُسند الدولة في أيّامها العجاف الطارئة.

أمّا إذا تطلعت الدولة إلى جمع المال بتحميل القطاع الزراعي ما تستنزف كلّ إمكاناته، فلن يبقى بأيدي أهله، كما يقول الدكتور يوسف إبراهيم يوسف: «ما يمكنهم من بناء استثمارات جديدة به، فتتدحر قدراته (أي القطاع الزراعي) الإنتاجية، ويحدث به الخراب، أي التخلف الاقتصادي، وما يعرف اليوم بضعف إنتاجية هذا القطاع... ستحدث بالمجتمع ملمات ولن يجد المجتمع عندها في القطاع الزراعي كبير غَنَاء، ولن يتمكن المجتمع عندها من التغلب على ما حل به»[11].

2- التجارة

إنَّ القطاع التجاري في فكر الإمام (ع) يقوم بدور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يسرع بها أو يحدّها، ويلعب دوراً جوهرياً في تطوير المجتمع وتقديره.

لقد أبدى الإمام اهتماماً بهذا القطاع، وبالعاملين فيه داخلياً وخارجياً حيث يقول: «استوص

بالتاجر وذوي الصناعات، وأوصى بهم خيراً: المقيم منهم والمضربي بماله، والمترفق بيده، فإذا زُهُم مواد المنافع وأسباب المراقب وجُلّها من المباعد والمطاح في برّك وبحرك وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها ولا يجترؤون عليها» [12].

فالتجارة تقوم بسد حاجات المجتمع ومتطلباته، والقائمين بها هم مواد المنافع وأصلها وأسبابها. لذلك نجد الإمام يعطي أهمية بالغة لعملية تنظيم القطاع التجاري بما يكفل تمنع المجتمع بخيراته، ووقايتها من مضار انحراف القائمين به عن أداء مهمتهم، وتحذّب الأضرار التي يلحقونها بأهلهم من جراء الاحتكار أو الغرس بالوزن، أو الزيادة في الأسعار، يقول الإمام (ع): «تفقد أُمورهم بحضرتك، وفي حواش بلادك، واعلم مع ذلك أنّ في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع، وتحكماً في البيعات، وذلك بباب مقدرة للعامة، وعيوب على الولاة، فامنع من الاحتكار، فإنّ رسول الله (ص) منع منه، ول يكن البيع بيعاً سمحاً: بموازين عدلٍ، وأسعارٍ لا تجحف بالفريقيين من البائع والمبتاع، فمن قارف حُكرةً بعد نهيك إيهما فنكل به، وعاقب في غير إسراف» [13].

إذا تأمنت عنابة الدولة للقطاع التجاري، ورعايتها للتجار، ومنعت الاحتكار، وما يضر بالناس، وطبقت فكرة الثمن العادل، وضبطت الموازين والمكاييل، وحصلت السماحة في معاملات البيع والشراء، فإنّ الاطمئنان سوف يصيب مجتمع المتقيين وسوف تترسخ دعائم النهضة والازدهار.

3- الصناعة

لقد لقيت الصناعة، برغم بدايتها في عهد الإمام، عنابة واهتماماً نظراً لما لمحه بفكرة الثاقب من الدور الهام الذي تقوم في تأمين الكفاية من السلع والخدمات الصناعية.

واعتبر الجنود وأهل الخراج والقضاء والكتاب والعمال وسائر الموظفين لا قوام لهم إلا بالتجارة والصناعة. يقول الإمام عليّ (ع): «لا قوام لهم جميعاً إلا بالتجار وذوي الصناعات، فيما يجتمعون عليه من مرافهم، ويقيمونه من أسواقهم، ويفكونونه من الترقق بأيديهم ما لا يبلغه رفق غيرهم» [14]. ويقول الإمام في موضع آخر: «ثم استوص بالتجار وذوي الصناعات وأوص بهم خيراً» [15].

إنّ مبدأ التخصص أو تقسيم العمل في الصناعات كما يسمّونه حديثاً هو من المبادئ التي اعتمدتها الإمام في القطاع الصناعي، والذي يؤدّي إلى مستوى عاليٍ من الدقة والجودة. يقول الدكتور يوسف إبراهيم يوسف: «إنّ الصناع يبلغون من الرفق بالشيء وصناعته درجة لا يبلغها غيرهم، وهذا راجع إلى تخصصهم بالطبع، فهم يكفون المواطنين بهذه المهمة، ويقدّمون لهم سلعاً وخدمات لا يستطيع غير الصانع أن يوفّرها لنفسه بالمستوى الذي يقدّمه الصانع» [16].

4- الخدمات

يعتبر الإمام عليّ (ع) أنّ القضاة والكتاب وغيرهم من الموظفين المنتجين لمنتجات غير ماديّة يقومون بدور حيوى في تأمين الخدمات للناس على اختلافها، وتحقيق المنافع التي تشغل مكانة كبرى في سد حاجات مجتمع المتقيين، وبلغ العِمارَة والتَّنْمِيَة بشتّى أنواعها، وقد أطلق عليهم وصف الصنف الثالث فقال: «لا قوام لهذين الصنفين (الجنود وأهل الخراج) إلا بالصنف الثالث من القضاة والكتاب لما يحكمون من المعاقدة، ويجمعون من المنافع، ويؤمنون عليه من خواص الأُمور وعواها» [17].

إلى جانب الأصناف الأربع (المزارعين، التجار، الصناعيين والموظفين) الذين أوصى بهم الإمام خيراً، هناك طبقة أخرى من اليتامي والمساكين، والعجزة، والمعاقين والمظلومين حظيت بمزيد رعاية الإمام وحسن اهتمامه. فهو القائل: «ثم إنّ في الطبقة السفلية من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحاجين وأهل المؤسى والزمآن. فإنّ هذه الطبقة قانعاً ومعتراً، واحفظ ما استحفظك من حقّه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كلّ بلد... فلا تشخص همك

عنهم، ولا تضع رحراك لهم، وتفقد أُمور مَن لا يصل إليك منهم ممّن تقتصر عليهم العيون وتحقّر ره الرجال... وكلّـ فاعذر إلى الله في تأدية حقّـه إليه، وتعهد أهل اليتم، وذوي الرقة في السن ممّـن لا حيلة له ولا يَـدْ صَـبٌ للمسألة نفسه... واجعل لذوي الحاجات منك قـسماً تفرغ لهم فيه شخصك. وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه الله الذي خلقك، وتُـقعد عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشُـرطـك حتى يكلمك مُـكلـمـهم غير متـتعـنـ»[18].

إنّـ نظرات الإمام (ع) في المنهج الإسلامي لتحقيق التنمية يتضمن بالعمق والصدق والعمومية والتي يمكن تلخيصها بما يأتي:

- 1- تحقيق التماسـك الاجتماعي المترتب على إقامة العدل، وتحقيق المساواة بين المواطنين والمنعكس في شعور الجماهـير بالرضا عن الحكم والمشاركة بعمليات التنمية.
- 2- توفير الأمـن والنظام الذي يستمد جوهره وإمكانية تحقيقه في أمن كلّـ إنسان على نفسه وممتلكاته وانفـاسـحـ آمالـهـ وتطـلاـعـهـ.
- 3- العناية بشؤون القطاعات الرئيسية للإنتاج بإعانتها وتنظيمها، وتدعمـ قطاعـ الخـدمـاتـ فيـ شـتـىـ إـدارـاتـ المـجـتمـعـ، وـرـعاـيـةـ الفـقـراءـ وـالـعـاجـزـينـ وـالـمـعـاقـينـ وـالـمـطـلـومـينـ.

المصدر: كتاب التنمية في الإسلام.. مفاهيم.. مناهج وتطبيقات

[1]- نهج البلاغة، الشـرـيفـ الرـضـيـ، صـ95-94ـ.

[2]- المصدر نفسه، صـ28-29ـ.

[3]- المصدر نفسه، صـ42ـ.

[4]- المصدر نفسه، صـ24ـ.

[5]- المصدر نفسه، صـ26ـ.

[6]- الجامـعـ الصـغـيرـ، جـ1ـ، صـ85ـ.

[7]- رواه البخارـيـ.

[8] - الشري夫 الرضي، مصدر سابق، ج4، ص33.

[9] - المصدر نفسه، ص33.

[10] - المصدر نفسه، ص33.

[11] - إستراتيجية وتقنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، د. يوسف إبراهيم يوسف، ص168.

[12] - نهج البلاغة، الشري夫 الرضي، ص36.

[13] - المصدر نفسه، ص37-36.

[14] - المصدر نفسه ، ص27-26.

[15] - المصدر نفسه، ص36.

[16] - إستراتيجية وتقنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، د. يوسف إبراهيم يوسف ، ص172.

[17] - نهج البلاغة، الشري夫 الرضي، ج4، ص26.

[18] - المصدر نفسه، ج4، ص38-37.